

24 August 2012  
Arabic  
Original: English

---

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني بمنع الفساد  
فيينا، ٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢

نظام الإفصاح عن الذمة المالية لموظفي السلطة التنفيذية  
بالولايات المتحدة الأمريكية  
مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية



## نظام الإفصاح عن الذمة المالية لموظفي السلطة التنفيذية بالولايات المتحدة الأمريكية

### عرض عام

يُطلب من جميع الأشخاص الذين يعملون في أرفع المناصب بفروع الحكومة الثلاثة، سواء كانوا يشغلون هذه المناصب بالتعيين أو بالانتخاب، أن يقدموا تقريراً للإفصاح عن الذمة المالية الشخصية عند توليهم المنصب الرفيع، ويكون عليهم تقديم مثل هذا التقرير سنوياً بعد ذلك وعند انتهاء خدمتهم في هذا المنصب، وذلك وفقاً لقانون "الأخلاقيات في الحكومة" لعام ١٩٧٨. وتكون هذه التقارير متاحة لعامة الناس عند الطلب، ويكون بعضها متاحاً أيضاً على الإنترنت.

وهناك أيضاً نظام إضافي للإفصاح عن الذمة المالية ولكنه نظام سري، إذ يُطلب من الأشخاص الذين يعملون في مناصب دون المناصب الرفيعة المستوى، والذين يستتبع أداء مهامهم وجود مخاطر أكبر تتعلق بتعارض المصالح (مثل: التعاقد والمشتريات وبرامج المزايا الفدرالية والتدقيق المحاسبي) أن يقدموا للوكالات التي يعملون بها تقارير أقل تفصيلاً للإفصاح عن الذمة المالية. ولا تكون هذه التقارير متاحة لعامة الناس، ولكن تتم مراجعتها من جانب الوكالات التي يعمل بها هؤلاء الأشخاص للتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح.

ويقدم إلى السلطة التنفيذية كل عام حوالي ٢٨ ٠٠٠ تقرير إفصاح عن الذمة المالية تكون متاحة لعامة الناس، وحوالي ٣٦٠ ٠٠٠ تقرير إفصاح عن الذمة المالية تكون سرية.

وتقوم الإدارة أو الوكالة التابعة للسلطة التنفيذية والتي يعمل بها الشخص مقدم تقرير الإفصاح عن الذمة المالية بمراجعة كل من تقارير الإفصاح عن الذمة المالية المتاحة لعامة الناس والسرية، بهدف استبانة أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح. ويتحدد التعارض في المصالح عن طريق تطبيق القيود المنصوص عليها في قوانين أو معايير معينة (ترد أدناه اقتباسات من نصوص قانونية ذات صلة) في إطار الواجبات والمسؤوليات الرسمية للشخص. وعندما تشير المعلومات الواردة في تقرير ما إلى احتمال حدوث تعارض في المصالح مع تلك المهام والمسؤوليات، تعمل جهة التوظيف مع الشخص المعني لتحديد الخطوات المناسبة التي يجب عليه اتخاذها من أجل تجنب الانخراط في أي نشاط رسمي أو خاص يؤدي إلى وقوع التعارض بالفعل، ويجوز أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: تصفية أحد الأصول (الموجودات) أو الاستقالة من منصب خارجي أو إنهاء نشاط خارجي أو الامتناع عن القيام بأعمال رسمية

معينة أو تغيير التكاليفات أو المهام الرسمية أو التنازلات الخطية. كما يمكن للشخص إنشاء صندوق استئماني يتنازل بموجبه عن إدارة كافة الأصول المشمولة في الصندوق لوكيل يتولى هذه المهمة نيابة عنه (blind trust)، لتفادي تعارض المصالح، لكن إنشاء هذا الصندوق غير إلزامي.

ويتمثل الغرض الرئيسي من تقارير الإفصاح عن الذمة المالية في السلطة التنفيذية في القيام بشكل استباقي باستبانة التعارض في المصالح ومنعه، وذلك بدلاً من الكشف عن الإثراء غير المشروع. ولا تعدّ تقارير الإفصاح عن الذمة المالية بيانات عن القيمة الصافية لممتلكات مقدميها، ولكن عندما تشير المعلومات الواردة في تلك التقارير إلى حدوث تعارض فعلي في المصالح، يُحال الأمر إلى السلطات المعنية من أجل إجراء المزيد من التحقيقات، وما ينطوي عليه ذلك من احتمال الملاحقة القضائية و/أو توقيع عقوبات إدارية. ويعتبر تقديم بيانات كاذبة في تقرير الإفصاح عن الذمة المالية جريمة.

### فئات الإبلاغ

يتعيّن أن تدرج في التقارير التي تكون متاحة لعامة الناس المعلومات التالية بصفة عامة (بمجرد استيفاء الحد الأدنى من المبالغ):

- كل أصل من الأصول الفردية التي يتم الاحتفاظ بها لتحقيق إيرادات، وإشارة تدلّ على قيمتها حسب فئة المبلغ.
- كل مصدر من مصادر الدخل الوارد من الاستثمار، ونوع الدخل وكميته حسب فئة المبلغ.
- كل مصدر من مصادر الدخل المكتسب ومبلغه بالضبط.
- كل التزام مالي (مدون حسب الجهة الدائنة) والمبلغ المستحق حسب فئة المبلغ.
- الهدايا والمبالغ التي يتم تسديدها عن تكاليف السفر، مدونة حسب المصدر، بما في ذلك القيمة أو المبلغ.
- المشتريات والمبيعات والتبادلات المتعلقة بأصول معيّنة، مدونة حسب تاريخ المعاملة وفئة المبلغ.
- كل منصب تمّ تقلّده خارج الحكومة (مسؤول، مدير، وصي، شريك، موظف، وغير ذلك) وتواريخ شغل كل منصب.

- أي ترتيبات مستمرة مع صاحب عمل سابق أو حالي أو أي اتفاق بخصوص الحصول على وظيفة في المستقبل وشروط ذلك الاتفاق أو تلك الترتيبات.
  - فيما يخصّ مقدّمَي التقارير لأول مرة، كتابة اسم كل عميل رئيسي قام مقدّم التقرير بتقديم خدمات شخصية له.
  - فيما يتعلق ببعض هذه المتطلبات، يجب على مقدّم التقرير تقديم نفس المعلومات فيما يخص الزوجة والأطفال الذين يقوم بإعالتهم. وتوجد بعض الاستثناءات البسيطة من كل من هذه المتطلبات.
- وللتبليغ عن فئة المبلغ، يستخدم مقدّمو التقارير استمارة تتضمن مربعات تحدّد نطاق المبلغ، ويضع مقدّمو التقارير إشارة على أحد هذه المربعات. وتبدأ قيمة فئات الأصول المبينة في الاستثمار على سبيل المثال بـ "لا شيء أو أقل من ١ ٠٠٠ دولار أمريكي"، و"١ ٠٠١ دولار إلى ١٥ ٠٠٠ دولار"، و"١٥ ٠٠١ دولار - ٥٠ ٠٠٠ دولار"، و"٥٠ ٠٠١ إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار"، وهكذا وصولاً إلى آخر فئة وهي "أكثر من ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار". وتختلف المبالغ المحددة داخل الفئات بالنسبة للإبلاغ عن قيمة الأصول، وقيمة الدخل الوارد من الاستثمار، وقيمة المعاملات.

## المراجع

- الأساس القانوني لنظم الإفصاح عن الذمة المالية: قانون الولايات المتحدة ٥، ملحق القسم ١٠١ وما بعده  
<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2009-title5/html/USCODE-2009-title5-app-ethicsing-titleI.htm>
- اللوائح التنفيذية للنظام المتاح لعامة الناس: قانون اللوائح الفدرالية ٥، الجزء ٢٦٣٤  
<http://ecfr.gpoaccess.gov/cgi/t/text/text-idx?c=ecfr&sid=cbc7425f9cf4949f6e219b8737e5b2b2&rgn=div5&view=text&node=5:3.0.10.10.8&idno=5>
- بالنسبة للنظام السري: قانون اللوائح الفدرالية ٥، الجزء ٢٦٣٤، القسم الفرعي I  
<http://ecfr.gpoaccess.gov/cgi/t/text/text-idx?c=ecfr&sid=cbc7425f9cf4949f6e219b8737e5b2b2&rgn=div5&view=text&node=5:3.0.10.10.8&idno=5#5:3.0.10.10.8.9>

- استمارة مكتب الأخلاقيات الحكومية (OGE 278) لتقرير الإفصاح عن الذمة المالية المتاح لعامة الناس <http://www.oge.gov/Forms-Library/OGE-Form-278--Public-Financial-Disclosure-Report>
- استمارة مكتب الأخلاقيات الحكومية (OGE 450) لتقرير الإفصاح عن الذمة المالية السري <http://www.oge.gov/Forms-Library/OGE-Form-450--Confidential-Financial-Disclosure-Report>
- دليل المرشح والوافد الجديد رقم ٢٧٨ <http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Public-Financial-Disclosure-278/Nominee-and-New-Entrant-278-Guide/Nominee---New-Entrant-278-Guide>
- مرجع للقائمين بمراجعة تقارير الإفصاح عن الذمة المالية المتاحة لعامة الناس <http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/Financial-Disclosure-Guide>
- دليل الاتفاق الأخلاقي للمرشح لمنصب يتطلب موافقة مجلس الشيوخ (PAS Nominee) [http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/PAS-Nominee-Ethics-Agreement-Guide-\(PDF\)](http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/PAS-Nominee-Ethics-Agreement-Guide-(PDF))

إجراءات مراجعة تقارير الإفصاح عن الذمة المالية لمنع التعارض في المصالح فيما يخص كبار مسؤولي السلطة التنفيذية

#### ١- يقدم المرشح المحتمل استمارة الإفصاح عن الذمة المالية

- o يقوم كل شخص ينظر رئيس الجمهورية في تعيينه في منصب بالسلطة التنفيذية يتطلب موافقة مجلس الشيوخ بتقديم نسخة من تقرير الذمة المالية، ويعتبر ذلك تقليداً معمولاً به.

#### ٢- المراجعة الفنية

- o تمهد المراجعة الفنية الطريق للقيام بعملية المراجعة الرامية إلى استبانة احتمال وجود أي تعارض في المصالح، إذ تساعد المراجعة الفنية على ضمان قيام مقدم التقرير بالإبلاغ عن جميع المعلومات ذات الصلة بحيث يمكن القيام بمراجعة كاملة لاحتمال وجود تعارض في المصالح.
- o تتعاون الوكالة التي قد يعمل بها الشخص المرشح للوظيفة مع مكتب الأخلاقيات الحكومية من أجل مراجعة استمارة الإبلاغ للتأكد من كمالها وأتساقها ودقتها من الناحية الفنية. وتعمل الوكالة خلال هذه المرحلة عادة مع الشخص المعني وتطرح عليه

مجموعة متنوّعة من الأسئلة لتوضيح البيانات المقدّمة في التقرير ومساعدته على التيقّن من إفصاحه عن كافة المعلومات المطلوبة بشكل سليم.

0 يراجع مكتب الأخلاقيات الحكومية والوكالة أيضاً المصادر المتاحة علناً مثل المواقع المالية الإلكترونية وأدوات البحث والمواقع الإلكترونية الحكومية، بغية فهم طبيعة المقتنيات المالية لمقدّم التقرير لأن كل أصل من الأصول له متطلبات إفصاح مختلفة. وتستخدم هذه المعلومات أيضاً في عملية المراجعة المتعلقة بالتعارض في المصالح (انظر العنوان التالي).

0 قد تدفع المعلومات الخلفية المتاحة علناً عن الشخص مقدّم التقرير المراجع أيضاً إلى طرح أسئلة إضافية على مقدّم التقرير.

### ٣- المراجعة بغرض استبانة التعارض في المصالح

0 تتمثل الأسئلة الأساسية التي توجّه عملية المراجعة بغرض استبانة التعارض في المصالح فيما يلي:

■ هل ستتعارض مقتنيات الشخص أو أنشطته مع قدرته على الاضطلاع بشكل كامل بالمسؤوليات والمهام الرسمية للمنصب الذي يجري النظر في تعيينه فيه؟

■ هل تخضع الوظيفة الخاصة التي يشغلها الشخص حالياً أو الأنشطة الخاصة التي يمارسها حالياً إلى حظر أو إلى قيود بعد تولّيه المنصب المرشّح لشغله؟

0 يُجاب عن هذه الأسئلة بالاستناد إلى القوانين واللوائح المتعلقة بالتعارض في المصالح وبغير ذلك من الأخلاقيات. ولا تعتمد هذه المراجعة على وجهة النظر الشخصية للمراجع لتحديد ما قد يشكّل تعارضاً في المصالح.

### ٤- الاتفاق المتعلق بالأخلاقيات

0 فور استبانة التعارض المحتمل في المصالح، تعمل الوكالة ومكتب الأخلاقيات الحكومية مع الشخص المرشّح لتحديد الخطوات التي يجب عليه اتخاذها في حال تعيينه من أجل تفادي تعارض منصبه المحتمل مع ما أفصح عنه في التقرير من مصالح مالية ومناصب خارجية وعلاقات وأنشطة.

- o قد تشمل الخطوات المطلوب من الشخص المرشح اتخاذها خطوة واحدة أو مجموعة من الخطوات التالية: تصفية الأصول التي تفضي إلى تعارض المصالح؛ الاستقالة من المناصب؛ وضع قيود تحدّد ممارسة الشخص لأنشطة خارجية معيّنة؛ اتفاق عام بشأن الامتناع عن اتخاذ إجراءات في أمور معيّنة محدّدة قد يواجهها الشخص في حال تعيينه؛ الاتفاق على طلب تنازل في ظروف معيّنة محدودة. ويعد إنشاء صندوق استئماني يتنازل الشخص بموجبه عن إدارة كافة الأصول المشمولة في الصندوق لوكيل يتولى هذه المهمة نيابة عنه من الإجراءات المتاحة لتفادي تعارض المصالح، لكنه ليس إلزامياً.
- o تُدون هذه الإجراءات في "اتفاق متعلق بالأخلاقيات".

#### ٥- إرسال تقرير الإفصاح عن الذمة المالية والاتفاق المتعلق بالأخلاقيات إلى مجلس الشيوخ

- o يندر في الممارسة العملية أن يقوم رئيس الجمهورية بترشيح شخص قبل أن يكون مدير مكتب الأخلاقيات الحكومية مقتنعاً بأن الشخص المرشح قد أفصح عن المصالح المالية وغيرها من المصالح حسبما يقتضيه القانون وأن الشخص المعني قد وافق على اتخاذ الخطوات المحدّدة اللازمة.
- o يسلم مكتب الأخلاقيات الحكومية، في غضون خمسة أيام من ترشيح رئيس الجمهورية لشخص ما، إلى لجنة مجلس الشيوخ التي تنظر في ترشيح هذا الشخص تقريراً معتمداً للإفصاح عن الذمة المالية والاتفاق المتعلق بالأخلاقيات الذي يحمل توقيع المرشح. ويصبح التقرير والاتفاق المتعلق بالأخلاقيات متاحين لعامة الناس بعد ذلك.

#### ٦- متابعة الامتثال للاتفاق المتعلق بالأخلاقيات

- o يتابع مكتب الأخلاقيات الحكومية، بالتعاون مع الوكالة التي يعمل فيها المرشح بعد تعيينه، هذا الاتفاق لضمان اتخاذ الشخص المعني للخطوات المتفق عليها. ويقتضي الأمر عادة استكمال تلك الخطوات خلال ٩٠ يوماً من تاريخ التعيين.

#### ٧- مستويان من المراجعة للتقارير السنوية وتقرير نهاية الخدمة

- o يُطلب من جميع الأشخاص الذين طبقت بشأنهم هذه الإجراءات والذين تمّ تعيينهم الاستمرار في تقديم التقارير سنوياً وعند نهاية الخدمة. وتتولى الوكالة التي يعمل بها

الشخص المعني مراجعة هذه التقارير أولاً، ثم يراجعها مكتب الأخلاقيات الحكومية مرة أخرى.

### قيمة هذه الإجراءات بالنسبة لبرنامج الأخلاقيات

- تضمن هذه الإجراءات أن كبار المسؤولين الذين سيتقلّدون في المستقبل أرفع المناصب في السلطة التنفيذية مدركون شخصياً وبشكل مباشر للكيفية التي تؤثر بها متطلبات منع التعارض في المصالح عليهم.
- تُستخدم هذه الإجراءات أيضاً كوسيلة لتعريف المرشح المعني على نحو شخصي وإيجابي بالموظف المسؤول عن الأخلاقيات وبوجود برنامج للأخلاقيات في الإدارة أو الوكالة التي قد يعمل بها.
- يكتسب برنامج الأخلاقيات من خلال تلك الإجراءات دعماً مستمراً من قيادات الإدارة أو الوكالة.
- يوفر النشر العام لتقارير الإفصاح عن الذمة المالية والاتفاق المتعلق بالأخلاقيات لعامة الناس فهماً واضحاً لنوعية التعارض في المصالح الذي قد يكون موجوداً فيما يخص كل شخص، ويعد مصدراً للاطمئنان إلى معالجة أي تعارض في المصالح.